

التعليم الاستدماري في الجزائر 1830-1962

أهدافه و مراحلہ - نتائجہ

إعداد /أ/ بن تركية عبد الحكيم

أستاذ مكلّف بالدروس المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة- الجزائر

عمد الاستدمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر إلى استخدام كل الطرائق و الوسائل التي تمكنه من نهب و استغلال ثروات البلاد و خيراتها و ربطها بالنظام الرأسمالي الفرنسي و الغربي يجعلها سوقا لتصريف بضائعه و منتجاته و مصدرا لتزويد مصانعه بالمواد الأولية. وأكثر من ذلك عمل الاستعمار بكل الوسائل على تعميق تأخرها و تبعيتها عبر إدماجها بآليات النظام الرأسمالي على كل المستويات اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية من خلال نشر و ترسيخ قيم و سلوكات تعمل على فرنسة و أوربة الإنسان من جهة، وتشويه و طمس معالم هويته و شخصيته و شخصيته التاريخية من جهة أخرى من خلال محاربته للدين الإسلامي و اللغة العربية و استبدالها باللغة الفرنسية و القانون المدني الفرنسي.

و عمد أيضا الى ضرب الوحدة الوطنية للمجتمع الجزائري من خلال سياسة "فرق تسد" مستغلا في ذلك الخصوصيات اللغوية لبعض المناطق من أجل إغراقها في دوامة من المشاكل لا نهاية لها، وقد مرت العملية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: امتدت طيلة القرن التاسع عشر عمد خلالها الاستدماريون على تطبيق كل طرائق و وسائل الاضطهاد التي توصل إليها العقل الأوروبي يومئذ لتجهيل الشعب الجزائري الذي كان اهتمامه و حرصه على التعليم كبيرا و يتفوق آنذاك على شعوب جنوب أوربا فمعرفة القراءة و الكتابة كانت منتشرة بين صفوفه و هذا بشهادة الرحالة الألماني- فيلهلم شيمير- بقوله: "لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة و الكتابة غير أنني لم أعثر عليه في حين وجدت ذلك في بلدان جنوب أوربا"⁽¹⁾

لقد طبق الاستدماريون سياسة الأرض المحروقة و التقتيل و التشريد و التهجير و النفي التي

مست العلماء والمعلمين والقضاة ورجال الدين و تدمير المساجد و الكتاتيب و غلقها بالقوة و تحويل البعض منها إلى ثكنات و اصطبلات و كنائس و الاستيلاء على الأوقاف و عائداتها و هذا من أجل تركيع و إخضاع الجزائريين ليصبحوا أداة طيعة بين أيديهم، مما أدى إلى انخفاض رهيب للمتعلمين فساد الجهل و انتشرت الأمية بشكل فضيع أثار دهشة الفرنسيين أنفسهم و على رأسهم القاضي و النائب "الكسيس دي طوكوفيل" الذي كتب يقول عن ذلك:

"في كل مكان وضعنا أيدينا و استولينا على عائداتها (أي عائدات الأوقاف) و حولناها جزئياً عن استخدامها السابقة، لقد قلصنا المؤسسات الخيرية أهملنا المدارس شتتنا طلبة الفقه (علوم شرعية) لقد انطفأت الأنوار حولنا، تعيين رجال الدين و رجال الشريعة توقف يعني أننا جعلنا المجتمع المسلم أكثر شقاءً و يؤسا و أكثر اضطراباً أكثر جهلاً و أكثر توحشاً (بربريا) عما كان عليه قبل أن نعرفنا"⁽²⁾.

إن هذه الشهادة تؤكد و توضح نوايا الاستعمارين و تكذب ادعاءاتهم القائلة بأنهم جاءوا لنشر الحضارة و مبادئ ثورتهم الحاملة للشعار الثلاثي (أخوة-عدالة-مساواة) بل تجهيلهم و نشر الأمية بين صفوفهم من أجل تركيعهم و استغلالهم و جعلهم أداة طيعة بين أيديهم و هذا ما تؤكد تقاريرهم و دراساتهم و منها هذه الفقرة من تقرير المكاتب العربية بين 1845-1849 و الذي يقول: "لقد أصبح من الصعب إيجاد معلمين و مدرسين لأبناء الأهالي و رجال دين للقيام بشؤونهم المختلفة فبعد عشرين 20 سنة من المصادرة لأموال الزوايا و تدمير للعديد من المدارس، و هروب المتعلمين ، انخفض عدد التلاميذ في المدارس إلى النصف"⁽³⁾.

أما كولونا فتقول في دراستها أنه نتيجة للسياسة التي انتهجها الاستعمارون بعد عشرين سنة انهار نظام التعليم التقليدي و تدمر كلية بحيث أصبح مستحيلاً إيجاد قضاة و رجال دين ضروريين لحياة القبائل و المدن⁽⁴⁾.

وفي شهادة أخرى للمكاتب العربية في تقرير أعد ما بين 1850 و 1861 جاء فيه: أنه في منطقة سعيدة أصبحت و ضعية القبائل هناك مقلقة للغاية فقد ارتفعت في ظلمات قائمة " رغم كل مجهوداتنا لم تتمكن من إيجاد ما يكفي من المدرسين لوضع على الأقل واحد في كل قسم" و أحد علامات انهيار التعليم هو فقدان المعلمين و معظمهم فقراء بائسين ، و أكثرهم يعرف بالكاد يكتب و يقرأ ، انهم بضعة شيوخ حيث الجهل لا يساويه إلا الفقر المدقع⁽⁵⁾.

بعد أن وصل الاستدماريون إلى مبتغاهم من جهة ، و أمام العراقيل و الصعوبات التي اعترضتهم من أجل تسيخ المجتمع من جهة أخرى ، اضطروا الى وضع الاسس الاولى للتعليم الاستدماري بقرار من الجنرال كافيناك CAVAIGNAC بافتتاح بضعة مدارس في المدن الكبرى و على الخصوص العاصمة و وهران و قسنطينة ، و كانت انطلاقة فيها تميز فاضح و واضح، فالتعليم الاروبي يتبع مباشرة وزارة التعليم العمومي ، أما التعليم الاسلامي فكان من اختصاص الحاكم العام⁽⁶⁾

و الغرض من انشاء هذه المدارس هو توفير اطارات تساعد الادارة الاستدمارية في أداء مهامها المختلفة و تنفيذ مخططاتها الهاذفة إلى فرنسة و تسيخ المجتمع الجزائري ، فتكون هذه الاطارات واسطة للترجمة و التعامل بين الادارة الاستدمارية و الأهالي، و مساعدتها في فهم عقلية الاهالي و معرفة احتياجاتهم في مختلف مناحي الحياة ، و بالتالي السيطرة على الوضع من خلال تحكمها في هؤلاء الاهالي ، و هو ما يوضح تقرير أنجزه سولفت بطلب من مكتب إدارة مدرسة الجزائر سنة 1846 يقول فيه " إمداد الادارة بمترجمين و مساعدين مهرة و متعلمين بما فيه الكفاية لمساعدتها في نظرتها و تسييرها للشؤون الإدارية ، و التطور و الحضارة و فيما بعد الاندماج اذ كان ممكنا بالنسبة للأهالي " ⁽⁷⁾

و في خطوة أخرى من أجل مواصلة طمس معالم الشخصية العربية الاسلامية للجزائر انتقل الاستدمار الى محاربة القضاء و التشريع الاسلامي في محاولة منهم لاستبداله بالقانون المدني الفرنسي اللاتكي . فأعلنوها حربا شعواء على المحاكم الاسلامية التي انخفض عددها من 184 الى 61 محكمة سنة 1890 ، و هو ما صرح به الاميرال قيدون GUEYDON بقوله: أن القضاء الإسلامي يجب أن يزول أمام القضاء الفرنسي⁽⁸⁾

و من أجل الاسراع في ازالة و محو كل السمات المميزة للمجتمع الاهلي و مواصلة سياسة الفرنسة و الاوربة و التسيخ للمجتمع أصدر الاستدماريون مجموعة من القوانين العقارية عامي 1873 و 1887 ، إضافة إلى القوانين الزجرية للاهالي عام 1881 ، رافقها إجراءات و عمليات واسعة هدفت إلى تفتيت ما بقي قائما من البنية الاجتماعية و الاقتصادية ، و تمثلت في تجريد السكان من ممتلكاتهم العقارية و تفتيتها و نفي و تهجير بعضا منهم ، و فرض غرامات مالية باهضة على البعض الآخر لاجبارهم على الخضوع.

ان هذه الاجراءات و القوانين التي أصدرتها السلطات الاستدمارية مند عام 1830 تحت ستار و غطاء الاندماج كانت لها آثار وخيمة على المجتمع الجزائري حيث أدت إلى تفكيك و تفتيت بنيته الاجتماعية و الاقتصادية و قضت على آخر معاقل المقاومة الثقافية الدينية، ووضعت أكبر عدد من الجزائر تحت هيمنة المستوطنين و مكنتهم من التفوق على أصحاب البلاد ، و هو ما تعترف به الباحثة كولونا بقولها : ان السياسة و الاجراءات التي اتخذتها باريس في حق المجتمع الجزائري ، و التي تقول أنها اندماجية ، لكنها في العمق تهييمية (9)

أما في مجال التعليم فجاء مرسوم (قانون) جول فيري عام 1883 القاضي بمجانبة التعليم و لائكيته وصفته الالزامية ليقضي على ما تبقى من مؤسسات اسلامية و ليرسي أسس العلمنة (اللائكية) في الجزائر و نشر التفسخ و الانحلال الأخلاقي ، و هو ما أدى الى اتساع رقعة التفسخ و الانحلال الاخلاقي و على الخصوص في المدن الكبرى الى جانب أخطبوط الجهل و الفرنسية فأصبحت لغة الجزائريين لغة هجينة بعد ان اختلطت العامية بالكلمة الاجنبية (10)

و هو ما وقف عليه محمد فريد الذي زار الجزائر عام 1901 فوصف الحالة التي كان عليها المجتمع الجزائري في المدن الكبرى قائلا: "هجرت ربوع العلم و خربت دور الكتب و صارت الديار مرتعا للجهل و الجهلاء و كادت تدرس معالم اللغة العربية الفصحى و تطرقت الى اللغة العامية الكلمات الاجنبية بل أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران و الجزائر و قسنطينة و عنابة و غيرها، إن حالة التعليم في القطر الجزائري سيئة جدا و لو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية في جميع المعاملات بل ربما لن تدرس اللغة العربية بالمرّة مع مضي الزمان ، فلا الحكومة تسعى في حفظها ولا تدع الاهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس (11)

و من أخطر الاجراءات و السياسات التي طبقها الاستدمار الفرنسي في الجزائر سياسة "فرق تسد" الهادفة إلى تشتيت المجتمع الجزائري و ضرب و حدته الوطنية و إيجاد بؤر للتوتر لاستغلالها في الوقت المناسب، من خلال نشر المدارس و بكثافة في مناطق معينة دون غيرها مستغلا في ذلك خصوصيات هذه المناطق اللغوية على الخصوص لاغراض سياسية كما هو مبين في الخريطة المرفقة* و هو ما تعترف الباحثة كولونا و تقول عن هذا: أن توزيع المدارس في المقاطعات الثلاثة

غير عادل فالجزائر الوسطى قد تم احاطتها بالمدرسة، و في مقاطعة الجزائر نجد أن دائرة تيزي وزو هي بوضوح أكثر من غيرها في عدد المدارس و الأقسام. ففي عام 1892 كان بها 22.7 % من الاقسام الدراسية في حين نسبتها من السكان لا تزيد عن 8.9 % على العكس منطقة أورليانفيل (الشلف حاليا) التي تضم 3.6% من السكان لا تملك إلا ما نسبة 2.5% من الاقسام الدراسية و هذا أيضا ما يلاحظ في مقاطعة وهران لصالح دائرة تلمسان و على حساب دوائر سيدي بلعباس و معسكر و في مقاطعة قسنطينة لصالح دائرة بجاية على حساب قالمة و باتنة ، و تعلق على ذلك بقولها : ان اقامة المدارس و الاقسام الدراسية بهذه المناطق كان بالذات و أولا لأسباب و مقتضيات سياسة⁽¹²⁾ En Raison d'Impératifs Politiques

2. المرحلة الثانية

و فيها شرعت سلطات الاستعمار في زيادة وتيرة بناء الاقسام الدراسية و المدارس و المتوسطات و الثانويات لتستوعب أكبر عدد من أبنائها لما تأكدت أن مشروعها التغييري قد بدأ يحقق أهدافه و على الخصوص بعد ان أصبحت اللغة الفرنسية هي سيدة الموقف في الجزائر فهي لغة الاقتصاد و الادارة و الشارع و تبنها الكثير من أبناء الجزائريين الذين تفرنسوا شكلا و مضمونا (قلبا و قالبا) فانتقلت نسبة المتدربين من أبناء خدامها ووكلائها من 2 % سنة 1889 إلى 8.9 % سنة 1930 إلى 15 % سنة 1954⁽¹³⁾ و هذا الارتفاع في عدد المتدربين أملت عدة أسباب و عوامل منها: تزايد عدد الذين خدموا الادارة الاستدمارية بشكل أو بآخر و الذين يدخلون في خدمتها و كذلك لتزايد الذين خدموا الاستدمار في الحربين الامبرياليتين الأولى (14-1918) و الثانية (1939-1945) ، الى جانب أن الاستدمار أصبح يفكر فيما بعد رحيله و من سيخلفه و على الخصوص بعد الحرب الثانية و انهيار النظام الاستدماري التقليدي القائم على السيطرة العسكرية لصالح النظام الاستدماري الجديد القائم على الهيمنة و السيطرة الثقافية و الاقتصادية و المالية .

الى جانب ذلك فان هذه الزيادة في عدد المتدربين الهدف منها هو توسيع طبقة المتفرنسين المسوخين و زيادة خدامها ووكلائها و توسيع شريحة المتأثرين و المعجيين بلغتها و ثقافتها وحضارتها و عاداتها و تقاليدها، إضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:
ارتفاع احتياجات المستوطنين و سلطات الاحتلال ليد العاملة المؤهلة و المدربة و للقيام ببعض

الأشغال و الوظائف و الأعمال التي لا يقبل بها الأوروبيون و لا يقبلون عليها ، دون أن نهمّل السبب الاقتصادي و المتمثل في نقل بعض الأنشطة الاقتصادية من فرنسا الى الجزائر لزيادة الارباح الى جانب تزايد عدد المشاريع في مختلف المجالات و على الخصوص مشاريع استغلال آبار البترول في الجنوب ، و هو ما يقربه جورج هادي عميد كلية الجزائر في الثلاثينات بقوله: " ...اليوم نحن مقتنعين بان التعليم على الطريقة الاروية يشكل أحسن المهمات - حسبهم- كلما زدنا في التعليم ، كلما أصبح الاهلي قابلا وصالحا للاستعمال أكثر، وأكثر من ذلك نعمل هذا التقارب و الاندماج للعقول و القلوب التي يجب أن تظهر كنهاية سامية للاستعمار (الاستعمار) (14)

و هذا الهدف توضحه أيضا، كولونا في دراستها المخصصة للمعلمين الجزائريين المتخرجين من المدرسة العليا للمعلمين ببوزيعة بقولها: " هؤلاء هم الوسطاء الضروريين بين السلطة الاستعمارية (الاستدمارية) و المجتمع المهيمن عليه ، أنهم يشغلون وظيفة تقنية لكن أيضا واسطة ثقافية و سياسية. في الواقع إن تكوين النخب الاهلية و على الخصوص النخب ذات المستوى المتوسط هي إحدى الوظائف الرئيسية للمدرسة الاستعمارية (الاستدمارية) .. و يبقى أن هذا النخب هي ضرورة على الأقل لشكل الادارة الخاصة بالنظام الاستعماري (الاستدماري) في الجزائر و أن إحدى مهام المدرسة هي اختيارهم و تكوينهم ، و حدها الاطارات المتوسطة الاهلية معلمون، مترجمون، موظفو القضاء ، موظفو الصحة هم ضروريين للإدارة الاستعمارية الاستدمارية(15).

لقد أدرك الاستدماريون منذ نهاية الحرب الأوروبية الأولى (1914-1918) أنه من المستحيل ادخال كل الأطفال المسلمين إلى المدارس في ظل النمو الديمغرافي و تزايد أعدادهم بالإضافة الى ذلك أن المستوطنين كانوا رافضين لزيادة مصاريف تخص الأهالي.

و عليه فلا مناص لهم من تمسيخ و فرنسة جزءا من الأهالي ليكونوا لها سندا في نشر لغتها و ثقافتها و بذلك يكونون الواسطة في نقلها إلى بقية المجتمع بحكم أنهم أقرب إليهم من الأوروبي نفسه من خلال العلاقات الاجتماعية المختلفة كالمصاهرة و الزواج و الالتقاء الاحتكاك معهم في مختلف المناسبات الوطنية و الدينية و بالتالي نقل الكثير من القيم و الأفكار و العادات و التقاليد الاروية الفرنسية الى هؤلاء. و هذا ما تذهب اليه كولونا بقولها: "... و لكن أكثر من هذا ترى الادارة أنه ليس من واجبها تكوين موظفين مأمورين، لكن أيضا تفكر في إمكانية

التأثير على المجتمع المهيمن عليه بواسطة هؤلاء الوكلاء⁽¹⁶⁾.

أما بولار فيذهب أبعد من ذلك عندما يؤكد على أن مهام المدرسة ليس تكوين وكلاء للتأثير على المجتمع المهيمن عليه فقط بل يجب أن نكون مساعدين أوفياء لفرنسا بقوله: "بإيجاز المدرسة الأهلية في شكلها الحالي، بواسطة عملها المزدوج الناجع (المفيد) ليست وسيلة للتغيير الذهني (العقلي) ألها خاصة "أداة للحكم (السلطة) ووسيلة للتأثير "تجعل كل واحد من رعايانا عضوا مفيدا للمستعمرة" و "مساعدة وفيا" لفرنسا⁽¹⁷⁾.

و في نفس السياق يوضح بولار أن دور هؤلاء يكون تكملة و اتمام مهام الاستدمارين في تمسيخ المجتمع و فرنسته من خلال وجودهم و سيطرتهم على دواليب السلطة في الجزائر بقوله: "لكن إذا لا يمكننا تدمير المساجد ولا الغاء في الحين قانون الأحوال الشخصية الإسلامي ، و لا فرض بالقوة اللغة الفرنسية على الأربعة ملايين رعايا، فنحن مجبرون أن نترك لهم رجال دين (أئمة) قضاة و علماء يتصرفون نيابة عن مرشديهم لتحويل شيئا فشيئا المجتمع المسلم و مع الوقت توجيهه نحو لغتنا نحو قضائنا نحو عاداتنا و أيضا خياراتنا الدينية و الفلسفية⁽¹⁸⁾".

و من مهام المدرسة الإستدمارية كما هو مخطط لها إيجاد طبقة من الجزائريين دما و لحما و فرنسيين ثقافة و روحا تخدم الفرنسيين في مختلف مشاريعهم و أطروحاتهم و سياساتهم ، و قادرين على استخلاصها و مواصلة مهامها و سياستها بعد رحيلها .

وهؤلاء الوكلاء كانوا سندا للاستدمار الفرنسي في سياسته و مشاريعه المطروحة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي و خلال الأربعينيات و في مرحلة الكفاح التحريري في الخمسينيات و هو ما تعترف به كولونا بقولها: "إنّ من أهداف التعليم و المدرسة الفرنسية في الجزائر إيجاد طبقة و اختيار وكلاء يوضعون تحت تصرف السلطات الاستعمارية (الاستدمارية) ، و هؤلاء كان لهم دورا مهما في السياسة الفرنسية في الجزائر و خاصة في الثلاثينيات (مشروع بلوم فيوليت) و في الأربعينيات في فترة حكم شاتينيو (دستور 1947)، ثم في مختلف حلول الاستقلال الذاتي المقترحة ما بين 1954-1962 و يبقى أن هذا النخب هي ضرورة على الاقل لشكل الادارة الخاصة بالنظام الاستعماري(الاستدماري) في لجزائروأنه إحدى مهام المدرسة هي اختيارهم و تكوينهم⁽¹⁹⁾".

و أكثر من هذا فان جرائم الاستعمار الفرنسي لم تتوقف عند فرنسة الجزائري المسلم و تمسيخه بإخراجه من ملته ودينه ، بل عمل على تحويل هؤلاء الى ادوات طيعة سهلة بين ايديهم و سخرتهم لاهانة واحتقار وابتزاز بني جلدتهم بمختلف الطرائق و الوسائل ، و خلفت و كونت فيهم عقدا تنبذ و تحتقر و تهين مقومات و رموز وطنهم من دين و لغة و عادات و تقاليد و تركتهم يعملون على ابقاء بلدهم متخلفا يتخبط وسط دوامة من المشاكل تابعا لأسيادهم ، و هذا ما وقف عليه القاضي

و النائب ألكسيس دي طوكوفيل واعترف به بقوله :

" إنه جيد دون شك استخدام كعملاء للحكومة أهالي، لكن بشرط أن يوجهوا حسب رأي رجال متحضرين، مع مبادئ فرنسية (قواعد فرنسية) ، و هو ما لم يكن أبدا في أي مكان أو يمكن أنهما بعض المرات أننا أقل تمدينا للادارة الاهلية بحيث قدمنا لبربريتها أنماطو ذكاء أوروبا" (20).

النتائج

من نتائج التعليم الاستعماري نذكر:

- غياب الأمن اللغوي ، بسبب هيمنة اللغة الفرنسية على دوايب الادارة الجزائرية في مختلف المجالات ، و التراجع المسجل عن التعريب في السنوات الاخيرة ، و خاصة أن الكثير من المسؤولين يخاطبون الجماهير باللغة الفرنسية التي يعتبرونها "غنيمة" و بالتالي هذا دليل على أن اللغة ليست أداة اتصال أو حتى أداة معرفة فحسب- كما يحاول البعض أن يوهم الجزائريين بذلك- و إنما هي أداة سلطة *un instrument de pouvoir*

- التفسخ اللغوي في الجزائر عند عامة الناس و خاصتهم، اذ لا يمكنهم الحديث بلغة واضحة فأصبحت اللغة هجينة خليط من عدة كلمات عربية عامية أمازيغية أجنبية و امتد هذا إلى الإشهار في مختلف وسائل الاعلام العمومية و الخاصة مثل: " نجمة تعرض 4 دج المكاملة نحو قع les réseaux معاداة اللغة العربية فالكثير من المراسلات و المناقصات تكتب باللغة الفرنسية و اللافئات الى جانب الاجتماعات التي تدور جلساتها باللغة الفرنسية، و في هذا انتهاك صارخ للقانون الجزائري و الدستور و أكثر من ذلك فإن محاكمة فضيحة " القرن الخليفة" جرت المرافعات فيها باللغة الفرنسية.

-**العقد اللغوية:** لقد ترك الاستعمار عقدا لغوية جعلت الكثير من هؤلاء فرنسين أكثر من الفرنسيين أنفسهم يتنكرون للغتهم و يخاطبون غيرهم باللغة الفرنسية التي التي لا يفهموها فأحد هؤلاء خاطب المسؤولين ورجال الاعمال في دولة جنوب افريقيا باللغة الفرنسية بدلا عن اللغة العربية في حين أن لغتهم هي الانجليزية.

-**معادة و محاربة الدين الاسلامي** كما حدث أخيرا في محاكمة الخليفة (21).

- **ضعف الروح الوطنية و الحمية الدينية :** انما احدى نتائج طول أمد الاحتلال الفرنسي للجزائر و سياسته الاستعمارية في مختلف المجالات و التي أفصح عنها المستشرق الفرنسي هنري لامانس (1862- 1937) القائل: "إن السيطرة على أي منطقة من العالم لا تتم الا من خلال وقف مفعول الحضارة الداخلية لهذه المنطقة". فالكثير من الإطارات التي أوكلت لها مهمة رعاية شؤون الدولة ، استغلوا مناصبهم و مسؤولياتهم لجمع الثروة و نهب أموال الشعب و تبديدها ، ان فضائح هؤلاء المسيرين عديدة و في مختلف أجهزة الدولة و بدون استثناء طالها الفساد و من الامثلة نذكر اذانة 612 رئيس بلدية من أصل 1541 بلدية ، اي 40 % من رؤساء البلدية متورطون في فضائح المال و العقار، يضاف لهم 1174 منتخب محلي (22).

إلى جانب فضائح البنوك الخاصة و العامة بمختلف فروعها عبر الوطن منها، فضيحة بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري الخ...

و هناك فضائح اخرى منها فضائح اختلاس أموال الصناديق الاجتماعية و تبديدها منها ضياع ألف (1000) مليار من أموال العمال باعتراف الامسؤول الاول عنها.

الى جانب الغش و التزوير، منها الغش في انجاز الهياكل و البناءات كما كشف عنه زلزال بومرداس في 21 ماي 2003 الذي خلف ضحايا و منكوبين و كشف المستور (23).

- أما التزوير فنجد أنه منتشر في كل القطاعات و منها قطاع المجاهدين باعتراف وزير المجاهدين بوجود عشر آلاف (10.000) مجاهد مزور ، إن الفساد الذي مس مختلف أجهزة الدولة أصبح حديث العام و الخاص داخليا و خارجيا مما جعل الجزائر تصنف في الرتبة 97 من قائمة تشمل 158 دولة، بعلامة 2.8 من عشرة (24).

- ثم هناك قضايا منها نهب الرمال و ممتلكات الدولة و المؤسسات العمومية نذكر على سبيل الحصر فقط كوابل الكهرباء التي كلفت شركة سونلغاز خسائر بلغت نسبة 20% من فاتورة الخسائر لهذه المؤسسة (25).

إلى جانب التزوير و التصريح الكاذب و التهرب الجبائي الذي يكلف خزينة الدولة الملايير من الدينارات سنوياو الذي انتقلت عدواه من الخواص⁽²⁶⁾ إلى الشركات الاجنبية⁽²⁷⁾ و أكثر من ذلك فان البعض من هؤلاء أصبحوا بدون ضمير و همهم جمع الاموال على حساب صحة المواطن باستراد و بيع الخمر المغشوشة⁽²⁸⁾ التي تسبب في الكثير من المآسي الاجتماعية و أضرار كبيرة للمجتمع و التي وصفها أحد الفرنسيين بقوله : " إن الكحول جريمة الجرائم في إفريقيا"⁽²⁹⁾.

دون أن ننسى الحديث و ذكر الجرائم الأخلاقية التي أصبح يهتزلها المواطن الجزائري يوميا و الاعتداء على الأصول من ضرب و شتم و رمي الأولياء في دور العجزة،الانتحار الاغتصاب، التحرش الجنسي، زنا المحارم⁽³⁰⁾ و التي هي في تزايد من سنة لآخرى.

المصادر و المراجع

- 1- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830 - 1855 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري 1989 ص 13
- 2- Alexis de tocque ville:œuvres complètes tome (03)écrits et discours politiques Gallimard1962p323
- 3- Fanny colonna : le système d'enseignement de l'Algérie colonial Archives euro pennes de sociologie Tome (13) 1972 N°2 plan paris 1972 p201
- 4- Ibid : p 201
- 5- Ibid : p 203
- 6- Victor piquet : L'Algérie française un siècle de colonisation 1830-1930 Libraire Armond colin 1930 p269
- 7- J. Desparmet : la réaction linguistique en Algérie bulletin société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord 36 année 1^{er} trimestre 1931 p19
- 8- Ch Robert Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine 7^{eme} édition PUF 1980 pp61-62 F. colonna : opcit p 200
- 10- J. desparmet opcit p11
- 11- أنور الجندى : الفكر و الثقافة المعاصرة في شمال افريقيا القاهرة 1965 ص 133
- 12- Fanny colonna: instituteurs Algériens 1883-1939 presse dela Fondation nationales des sciences politiques paris 1976p 46
- 13- Ibid : p50
- 14- G.Hardy : nos grands problèmes coloniaux A.COLIN paris1929p 74
- 15- F. colonna : le systèmes d'enseignement pp210-212
- 16- Ibid : p 213
- 17 Maurice poulard : l'enseignement pour les indigènes en Algérie 1910 p 50
- 18- Ibid : p138
- 19- Colonna : instituteurs pp77-79
- 20- A de Tocqueville : opcit pp323-324
- 21- الشروق اليومي : الاحد 04 مارس 2007 الموافق ل 14 صفر 1428هـ العدد 1932

22- الشروق اليومي : الاربعاء 2006/10/18 الموافق ل 25 رمضان 1427 العدد 1820 ص 03

23- و حسب تصريح وزير العدل للصحافة فإن فتح ملف زلزال بومرداس و العقار الفلاحي سيكون قريبا جدا.
الشروق اليومي : الاحد 08 أفريل 2007 الموافق ل 20 ربيع الاول 1428 العدد 1962 ص 03

24- الشروق اليومي : الخميس 2006/10/26 الموافق ل 03 شوال 1427 هـ العدد 1825 ص 08

25- الشروق اليومي : الاثنين 19 مارس 2007 عدد 1945 ص 26

26- التهرب الضريبي بباتنة يفوق 10 ملايين دينار

الشروق اليومي : الثلاثاء 20 مارس 2007 الموافق ل 30 صفر 1428 هـ

العدد 1946 ص 02

27- شركات بترولية أجنبية تتهرب من دفع الضرائب منها أناداركو و هالي بورتون و الصينية سورال شين

الشروق اليومي : الاربعاء 21 مارس الموافق ل 02 ربيع الاول 1428 هـ العدد 1947 ص 05

28- الشروق اليومي : السبت 07 أفريل 2007 الموافق ل 19 ربيع الاول 1428 العدد 1961 ص 24 و العدد 1972 الصادر الخميس 19 أفريل 2007 ص 05

29- René Dumont : l'Afrique noire est mal partie, édition du seuil paris 1962 p 23

30- الشروق اليومي : السبت 21 أفريل 2007 الموافق ل 03 ربيع الثاني 1428 هـ العدد 1973 ص 29